

مقدمة :

شهدت الأونه الأخيرة وخلال عامي الدراسه ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ومازالت الأنطلاقه الكبيره علي الساحة الإقتصاديه لتهيئة المناخ الإستثماري في مصر ببعض التوجهات السريعه التي تذلل كافة العقبات أمام المستثمرين بالإضافة إلي كافة الإصلاحات الجمركيه الضريبيه والتشريعيه وانتهاج هيئة الإستثمار منهجية الإداره الحديثه في إدارتها والمناطق الحره باتباع نظام الشباك الواحد إختصارا وتبسيطا للإجراءات ، وتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمه والإداره الرشيداه والنزاهه المهنيه لكافة المواقع والمناطق التابعه للهيئه ، ولقد انعكس أثر ذلك علي تعظيم نتائج أعمال الهيئه وارتفاع عدد الموافقات علي المشروعات الجديده وبدء العديد منها التشغيل والإنتاج .

في حين تواصل هيئة المعارض والأسواق الدوليه مسيرتها في تدعيم القدره الترويجيه والتسويقيه للمنتج المصري بفتح أسواق جديده بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنيه ، لتنمية الصادرات المصريه ، علاوة علي تطوير صالات العرض وأرض المعارض ، ومستوي الخدمات المقدمه للمعارضين والزائرين وتدريب العاملين عليها خارجيا وداخليا ، مع السعي لزيادة نسب إشغال الصالات وأرض المعارض طوال العام .

مجتمع الدراسة :

يشمل هذا القطاع هيتان هما :

١ - الهيئه العامه للإستثمار والمناطق الحره إشراف وزارة الإستثمار

٢ - الهيئه العامه لشئون المعارض والأسواق الدوليه إشراف وزارة التجاره والصناعه

تباشر تلك الهيئات إصدار التراخيص والموافقات للمشروعات الإستثماريه داخل مصر وإقامة المعارض والأسواق الدوليه داخل مصر وخارجها .

الموارد والاستخدامات :

- حققت هيئتي القطاع إيرادات إجمالية بلغت مبلغ ٤٠٠,٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ١١٤,١ مليون جنيه بمعدل نمو ٣٩,٩% عن العام السابق تأتي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في المرتبة الأولى حيث تمثل إيرادات الهيئة العامة للاستثمار ٩٠,٦% من إجمالي الإيرادات المحققة .
- بلغت تكلفة الحصول علي الإيراد الجاري مبلغ ١٢٤,٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٠,٦ مليون جنيه بنسبة زياده ١٩,٨% عن العام السابق ، في حين بلغ معدل نمو إيرادات النشاط الجاري ٢٢,٢% وتمثل التكلفة ٤٣,٨% من إيرادات النشاط الجاري .

نتائج الأعمال :

- حققت هيئتي القطاع فائضا قابل للتوزيع قدره ٢٦٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٩٠ مليون جنيه بمعدل نمو ٥١,٤% عن العام السابق . حققت الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحره نسبة ٩٩,٥% من هذا الفائض .

القيمه المضافه الصافيه :

- حققت هيئتي القطاع قيمه مضافه صافيه بلغت ٢٣٤,٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٩ مليون جنيه بنسبة زياده ١٩,٩% عن العام السابق حققت النسبه الأكبر منها الهيئه العامه للإستثمار والمناطق الحره بنسبة ٩٧,٦% .

صافي ما يؤول للدولة :

- حصلت الدولة من هذا القطاع علي مبلغ وقدره ٧٩,٣ مليون جنيه .

المركز المالي :

- بلغت جملة الأصول (الخصوم) علي مستوي القطاع ١٤٧٦,٨ مليون جنيه في ٢٠٠٥/٦/٣٠ بزياده قدرها ٥٠٧,٩ مليون جنيه بمعدل نمو ٥٢,٤% عن العام السابق .
- بلغت جملة الإستخدامات طويلة الأجل مبلغ ١٠٦٤,١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧٢٤,٢ مليون جنيه بنسبة زياده ٢١٣,١% عن العام السابق ، تمثلت في الأصول الثابته بنسبة ٣٢,٤% ومشروعات تحت التنفيذ بنسبة ٦,١% وذلك نتيجة لتوسعات المناطق القائمه والمشروعات الجديده تنفيذا لتعديلات قانون الإستثمار وبدء تشغيل البعض منها والتوسعات والمشروعات الجديده بهيئة الإستثمار والمعارض .
- بلغت مصادر التمويل طويل الأجل مبلغ ١١٦٩,٨ مليون جنيه بزياده قدرها ٥٠٣,٧ مليون جنيه بنسبة زياده ٧٥,٦% عن العام السابق .
- يمثل صافي حقوق الملكية ٧٨,٦% من مصادر التمويل طويل الأجل حيث إرتفعت الإحتياطات والفائض هذا العام إلي ٨٤٩,٢ مليون جنيه بمعدل نمو ١٠٧,٥% عن العام السابق لزيادة الفائض المرحل في هيئة الإستثمار ، في حين تمثل مخصصات الأهلاك والأخري ٢٠,٩% من مصادر التمويل طويل الأجل حيث إرتفعت هذا العام إلي ٢٤٤,٧ مليون جنيه بزياده ٦٣,٦ مليون جنيه (محصلة زيادة الأهلاك والمخصصات الأخري) .
- بلغت جملة الأصول المتداوله مبلغ ٤١٢,٧ مليون جنيه بنقص قدره ٢١٦,٣ مليون جنيه ، بمعدل هبوط ٣٤,٤% عن العام السابق تمثل نسبة ٢٧,٩% من إجمالي الأصول وفيما يلي تفصيلا لمكوناتها :-
- بلغ المخزون السلعي ١٠٢٥ ألف جنيه بزيادة قدرها ٩٠ ألف بنسبة زيادة قدرها ٩,٦% عن العام السابق يتركز في هيئة الإستثمار بنسبة ٥١,٩% .

- بلغت أرصدة المدينين والحسابات المدينة (الذمم) مبلغ ٢٠٩,٨ مليون جنيه بزيادة قدرها مبلغ ٩٨,١ مليون جنيه بمعدل زياده ٨٧,٨% عن العام السابق تركزت في هيئة الإستثمار بنسبة ٩٢,٥% .

- بلغت النقدية بالبنك والصندوق مبلغ ٢٠١,٨ مليون جنيه بنقص قدره ٣١٤,٦ بمعدل هبوط ٦٠,٩% عن العام السابق لإنخفاض ودائع هيئة الإستثمار (تركزت في الهيئة العامه للإستثمار ٩٦,١%)

- بلغت الخصوم المتداوله (الالتزامات) مبلغ ٣٠٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤,٢ مليون بنسبة زيادة ١,٤% عن العام السابق وفيما يلي تفصيلا لمكوناتها :-

• بلغ الدائنون والحسابات الدائنه مبلغ ٣٠٦,٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥,١ مليون جنيه بنسبة زيادة ١,٧% عن العام السابق تركزت في الهيئة العامه للإستثمار بنسبة ٩٣,٩% وذلك لزيادة مستحقات المقاولون والموردون نتيجة التوسع في المشروعات القائمه وتنفيذ مشروعات جديده تنفيذا للتعديلات والتشريعات الجديده للتسهيلات الإستثماريه في المناطق الحره القائمه والجديده بالهيئة العامه للإستثمار والمناطق الحره .

• إنخفضت أرصدة السحب علي المكشوف إلي ١٧٠ ألف جنيه بنقص قدره ٧٨١ ألف جنيه بمعدل إنخفاض ٨٢,١% عن العام السابق تمثلت في الهيئة العامه لشئون المعارض والأسواق الدوليه.

- بلغ صافي رأس المال العامل مبلغ ١٠٥,٦ مليون جنيه بإنخفاض قدره ٢٢٠,٦ مليون جنيه بمعدل هبوط ٦٧,٦% تركز في هيئة الإستثمار بنسبة ٩٥% برغم إنخفاضه عن العام السابق بنسبة ٦٨,٧% .

أهم الملاحظات :

- ١ - الهيئه العامه للمعارض والأسواق الدوليه أقرب إلى هيئه خدميه منها إلى الإقتصادييه لأنها تقوم بتقديم خدماتها بأسعار أقل من التكلفه .
- ٢ - قد بلغ رصيد السحب علي المكشوف مليون جنيه دون زياده عن العام السابق ، بينما بلغت القروض طويله الأجل ٧,٩ مليون جنيه في ٢٠٠٤/٦/٣٠ مقابل ٦ مليون جنيه بزياده قدرها ١,٩ مليون جنيه بنسبه زياده ٣١,٧% عن العام السابق وتحمل القطاع فوائد بنكيه بلغت ٠,٦ مليون جنيه للعام المالي الحالي مقابل ٠,٧ مليون جنيه عن العام السابق .
- ٣ - ارتفاع قيمة التكاليف الثابته والأعباء والتي لايعطيها اسعارالخدمات الحالية .
- ٤ - رغم الجهود المبذوله والإصلاحات الماليه والجمركيه والضريبيه المشهوده لازال الكثير من العقبات التي تحول دون حصول مصر علي نصيبها العادل من الإستثمارات الإجنبييه وخلق مشروعات جديده تتيح فرص عمل جديده للحد من معدلات البطاله المتفاقمة ومن أهمها ما يلي:-
 - ارتفاع قيمة رسوم الخدمات المحدده في مجمع خدمات الإستثمار .
 - بطء إجراءات تعديل النظم الأساسيه للشركات .
 - نشاط التخصيم نشاط إستثماري واعد يلزم لتفعيله توافر معايير وضوابط لتشغيل الشركات الجديده وتحديد قواعد التزامها المهني لكفاله تعظيم السيوله والقيمه المضافه للشركات .
 - مازالت التصفيه الإختياريه للشركات الإستثماريه تتم دون إلتزام بسداد إلتزامات الشركات لدائنيها.
 - غياب الوعي بأهميه تطبيق مبادئ حوكمة الشركات .
 - تفاقم ظهور المشكلات والصعوبات في غالبية المناطق الإستثماريه الحره والمناطق الصناعيه في المحافظات وبخاصة بالصعيد والمنطقه الصناعيه الخاصة بشمال غرب خليج السويس .

مقترحات العلاج :

- ١- إعادة النظر في كفاءة أنشطة هيئة المعارض خلال فترات إقامة المعارض ونسبة إستغلال المساحات طوال العام لتعظيم الإستفادة بالأماكن المتاحة لدي الهيئه ودراسة جدوي المشاركة في المعارض الخارجية وإمكانية التوسع في الأسواق الواعدة للمنتجات المصرية بالتعاون مع مكاتب التمثيل التجاري بالسفارات المصرية بالخارج
- ٢- إقامة المشروعات ذات الجدوي الإقتصادية بمشاركة القطاع الخاص وترويجها تحت رعاية الشركات المروجة لكافة الخدمات الإستثمارية
- ٣- ترسيخ وتعميق ثقافة قواعد ومبادئ حوكمة الشركات والأدارة الرشيدة في كافة مجالات وأنظمة العمل نطاق الهيئة ومتابعة تطبيقها .
- ٤- الإسراع بالإنتهاء من قانون الشركات الموحد وعرضه لمناقشته وإقراره في مجلس الشعب لتطبيقه .
- ٥- الإسراع من إدخال التعديلات علي اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار فيما يخص تصفية الشركات الإستثمارية بإقرار تسوية جميع مديونيات الشركه بالأولويات والتوسع في مفهوم التشغيل لدي الغير دون الحصول علي مزايا ضريبية غير مستحقة ، إنهاء إجراءات تعديل النظم الأساسية للشركات خلال أيام معدودة ، تنظيم نشاط الشركات التي تتولي شراء المستحقات المالية بما ينعكس علي زيادة السيولة في السوق ويرفع من قدرة المستثمرين علي تمويل إنتاجهم .
- ٦- تقييم التجربة المصرية في دفع عجلة جذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لدي الهيئات والمنظمات والمؤسسات العالمية .
- ٧- السعي نحو إنشاء مجمع لهيئات ترويج الإستثمارات العربية لتبادل المعلومات والخبرات وتبني مشروعات مشتركة لخلق المناخ الجاذب لشعوب الدول العربية .
- ٨- زيادة الإهتمام بالمناطق الحره والمناطق الصناعيه وسرعة مدها بالمرافق الحيويه .

مقدمه :

شهدت الأونة الأخيره وخلال عامي الدراسه ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ومازالت الأتطلاقه الكبيره علي الساعه الإقتصاديه لتهيئة المناخ الإستثماري في مصر ببعض التوجهات السريعه التي تذلل كافة العقبات أمام المستثمرين بالإضافه إلي كافة الإصلاحات الجمركيه الضريبيه والتشريعيه وانتهاج هيئة الإستثمار منهجية الإدارة الحديثه في إدارتها والمناطق الحره باتباع نظام الشباك الواحد إختصارا وتبسيطا للإجراءات ، وتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمه والإداره الرشيديه والنزاهه المهنيه لكافة المواقع والمناطق التابعة للهيئه ، ولقد انعكس أثر ذلك علي تعظيم نتائج أعمال الهيئه وارتفاع عدد الموافقات علي المشروعات الجديده وبدء العديد منها التشغيل والإنتاج .

في حين تواصل هيئة المعارض والأسواق الدوليه مسيرتها في تدعيم القدره الترويجيه والتسويقيه للمنتج المصري بفتح أسواق جديده بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنيه ، لتنمية الصادرات المصريه ، علاوة علي تطوير صالات العرض وأرض المعارض ، ومستوي الخدمات المقدمه للعارضين والزائرين وتدريب العاملين عليها خارجيا وداخليا ، مع السعي لزيادة نسب إشغال الصالات وأرض المعارض طوال العام